December 2004

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السادسة والعشرون

روما، ايطاليا، 7 – 2004/3/11

مصايد أعماق البحار

موجز

مازالت مصايد أعماق البحار في المصايد العميقة تتعرض للاستغلال الجائر بسبب انخفاض إنتاجيتها وضعف آليات إدارتها في الوقت الحاضر. وتوجد هذه المصايد عادة في أعالي البحار. والمعلومات اللازمة عن إدارتها بصورة فعالة غير كافية في أغلب الأحيان، وكثيرا ما لا تتوافر الوسائل القانونية لضمان إعطاء بيانات عنها أو للتأكد من أن المشتركين فيها يديرون عملياتهم بصورة رشيدة. وهناك عدة إجراءات مقترحة من أجل توثيق أفضل لتحديات الإدارة الحالية لهذه المصايد كأساس لوضع نظم فعالة لإدارتها.

مقدمة

1- ثار القلق على إدارة وتنظيم مصايد أعماق البحار وما يتصل بها من أمور في الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، عندما " أشار عدد من الأعضاء إلى ضرورة تحسين إدارة مصايد أسماك البحار العميقة، وبخاصة تلك التي تعتمد على الأرصدة السمكية التي لا توجد إلا في البحار العميقة وأشاروا إلى أنّ القانون الدولي يحتاج إلى المزيد من البلورة في هذا الخصوص. ودعا عدد من الأعضاء المنظمة إلى القيام بدور في نشر التدابير التي اعتمدتها أجهزة المصايد الإقليمية بشأن مصايد الأسماك في المياه العميقة. ورحب الأعضاء بمؤتمر البحار العميقة الذى عقدته حكومتا أستراليا ونيوزيلندا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في كوينزتاون، نيوزيلندا، في ديسمبر/كانون الأول 2003. وأشار الأعضاء إلى ضرورة أن تكون قضايا الإدارة من بين القضايا التي ستناقش في هذا المؤتمر. كما طالب الأعضاء بأن يتم إطلاع الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك على نتائج المؤتمر.وأوصى بإدراج مسألة مصايد أعماق البحار على جدول أعمال الدورة القادمة للجنة مصايد الأسماك، إعترافاً بضرورة صيانة هذه الأنواع وإدارتها على المستوى الدولي. (الفقرة 26 من تقرير الدورة الخامسة والعشرين).

ودعا عدة أعضاء المنظمة إلى أن تقوم بدور في نشر التدابير التي أقرتها الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك فيما يتعلق بمصايد الأسماك العميقة. ورحب الأعضاء بمؤتمر البحار العميقة لعام 2003 الذي عقدته حكومتا استراليا ونيوزيلندا بالتعاون مع المنظمة في مدينة كوينز تاون، نيوزيلندا في

ديسمبر/ كانون الأول 2003. ولاحظ الأعضاء حينئذ أن هذا المؤتمر سوف يتناول، من بين جملة أمور أخرى، "*المسائل المتعلقة بالإدارة. وطلب الأعضاء أيضا إبلاغ الدورة التابعة للجنة مصايد الأسماك بنتائج المؤتمر. وأوصى بإدراج بند عن مصايد أعماق البحار في جدول أعمال الدورة القادمة لجنة مصايد الأسماك، حيث لوحظ أن هذه الأنواع بحاجة إلى صيانتها وإدارتها على مستوى دولي" (الفقرة 26 من تقرير الدورة"*.

القضايا

2- **عدم كفاية المعلومات**: يتبين من تجارب إدارة مصايد أعماق البحار أن الأمر بحاجة إلى زيادة كبيرة في المعلومات من أجل ضمان استدامة هذه المصايد وإمكان اتخاذ قرارات سليمة لإدارتها. فالمعلومات – عندما تتوافر – تبين أن هناك تفاوتا كبيرا فيما بين أسماك القاع وبيئاتها ومصايدها عما كان معتقدا. ولكن هناك نقصا في معرفتنا ببيولوجية هذه الأسماك، وكيف تعمل النظم الايكولوجية، والبيانات عن المصيد، وتركيبة الأنواع، والمصيد الثانوي، وأماكن جهد الصيد. وقد أتاحت التكنولوجيات الجديدة فرصا للحصول على البيانات واستخلاص المعلومات، ولكن الحصول على معلومات عن موارد البحار العميقة ومصايد الأسماك فيها مازال يكلف الكثير، بالإضافة إلى أنه يمثل تحديا كبيرا للبلدان النامية.

3- **التأثيرات البيئية**: هناك قلق كبير من النتائج المعاكسة للصيد في المياه العميقة، بل إن هذه النتائج كانت خطيرة في بعض الموائل. ولكن صعوبة ملاحظة هذه التأثيرات تعني أن هناك بالفعل نقصا في فهم مدى هذه التأثيرات المعاكسة وأهميتها. وقد اقترح ضرورة حماية بعض المناطق من عمليات الصيد، على الأقل إلى أن يتم فهم النتائج الملازمة للصيد في المياه العميقة بصورة أفضل، وتحديد حجم المصيد.

4- **صعوبة التقدير وجمود الإدارة**: تصرفت السلطات في أغلب الأحيان ببطء شديد في جمع وتحليل البيانات اللازمة لاستدامة المصايد العميقة التي تتطور بسرعة. فقد اتسمت تقديرات المصيد المستدام من مصايد أعماق البحار بالمغالاة، الأمر الذي يشير إلى فشل إجراءات التقدير دائما، وعدم كفاية إجراءات تلافي المخاطر. وقد تؤدي التحليلات الوصفية إلى تحسين الثقة في قرارات الإدارة في الحالات التي تفتقر إلى البيانات، بالاستفادة من المعلومات الخاصة بالأنواع الأخرى.

5- **صعوبات الإدارة:** كثير من التحديات التي تواجه إدارة هذه المصايد يماثل التحديات التي تواجه المصايد الساحلية. فهناك بعض مصايد المياه العميقة الوطنية والدولية يدار بصورة جيدة، ولكن إدارة هذه المصايد غير مرضية عادة بسبب عيوب المعلومات، واتخاذ قرارات معرضة للخطر، وفشل نظم الإدارة، وإجراءات الإدارة والصيانة المتفائلة، وعدم الامتثال بشروط الصيد الرشيد. والنتيجة هي أن الكثير من موارد المياه العميقة قد نضب وأصبح يتطلب إعادة تكوينه. وحدث تقدم في الكشف عن تجمعات الأسماك وأماكن تمركز السفن وتقانة الصيد، الأمر الذي أتاح فرصا جديدة للصيد في المناطق العميقة، مما زاد في نفس الوقت من المخاطر التي تحيق بالأصناف التي كانت تلقى حماية في الماضي، ويخلق إلحاحا لتحسين الإدارة بصورة كبيرة. فمن الممكن الاستفادة بصورة مستدامة من الكثير من مصايد الأسماك العميقة، ولكن هناك صعوبة تظل قائمة بفعل انتشار الأصناف طويلة العمر التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها البيولوجية وارتفاع تكاليف استغلالها ومعلومات الإدارة التي تدعو إلى الحذر.

6- **نقاط ضعف الإدارة وفشلها**: هناك عدد محدود من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك له سلطة إدارة أسماك القاع، والتي توجد عادة في أعالي البحار. ومؤخرا فقط طلبت بعض البلدان من سفنها بصورة قانونية أن تقدم إليها تقارير عن معلومات الصيد في أعالي البحار، ولكن الكثير من الدول مازالت تفتقر إلى أحكام لضمان حصولها على مثل هذه البيانات عن مصايد الأسماك الموجودة فيها. ونظرا لأن عمليات الصيد هذه تتم في أعالي البحار، فإنها تتسم عادة بأنها تتم دون تنظيم ودون إبلاغ. ويمكن اعتبارها غير قانونية بالمعنى الضيق في حالة واحدة، أي عندما تتم مع الإخلال بالإجراءات التي تطبقها منظمة معنية من المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك والملزمة لدولة العلم بموجب القانون الدولي. ويمكن للنظم الإجبارية لمراقبة السفن أن تقلل من هذه المشكلات، ولكن نقص دعم الإدارة الوطنية على نطاق واسع وبلا حدود ، يعني أن دعم أهداف المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك وإجراءات الإدارة المرتبطة بهذا الدعم لم يتحقق بعد.

7- ونظرا للضعف الواضح في نظم الإدارة، فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة التاسعة والخمسون، نوفمبر/ تشرين الثاني 2004) بموجب قرارها المعني بالمحيطات وقانون البحار (الفقرة 73 من الوثيقة A/59/L.22) "*أن تنشئ فريقا عاملا غير رسمي مفتوح باب العضوية مخصصا لدراسة المسائل المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي البحري فيما وراء مناطق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة للقيام بما يلي: (أ) دراسة الأنشطة الماضية والحالية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المختصة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري فيما وراء مناطق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة؛ (ب) دراسة الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية الاقتصادية وغيرها من جوانب هذه المسائل*". وفي قرار منفصل بشأن مصايد الأسماك (الفقرة 66 من الوثيقة A/59/L.23) أهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدول "*أن تقوم باتخاذ إجراءات على وجه الاستعجال وأن تنظر على أساس كل حالة على حدة وعلى أساس علمي، بما في ذلك تطبيق نهج تحوطي في فرض حظر مؤقت على ممارسات الصيد المدمرة بما في ذلك استخدام شباك الأعماق الجرافة التي تترك تأثيرا معاكسا على النظم الايكولوجية البحرية الهشة، بما فيها الجبال البحرية والمنافس المائية الحرارية والشعب المرجانية الموجودة في المياه الباردة الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية*".

الإجراءات التي اتخذت

8- عقد مؤتمر البحار العميقة لعام 2003 في مدينة كوينز تاون، نيوزيلندا بمعرفة وزارة مصايد الأسماك في نيوزيلندا، ووزارة الزراعة ومصايد الأسماك والغابات في أستراليا، بتعاون فني من مصلحة مصايد الأسماك في المنظمة، في ديسمبر/ كانون الأول 2003، وهو المؤتمر الذي حصل على دعم مالي من مؤسسة البحوث والتطوير لمصايد الأسماك في كامبيرا. وكانت حلقات العمل التي عقدت قبل ذلك قد تناولت: (1) تقدير وإدارة مصايد الأسماك العميقة؛ (2) إدارة مصايد أعماق البحار الصغيرة النطاق؛ (3) صيانة وإدارة أسماك Chondrichthyan في البحار العميقة؛ (4) التوقعات البيولوجية الحيوية. وتناول المؤتمر العام الموضوعات التالية: (1) البيئة، وبيولوجيا النظام الايكولوجي، والموائل، وعلم الميحطات؛ (2) بيولوجيا تجمعات الأسماك وتقدير الموارد؛ (3) استراتيجيات الصيد والحفظ من أجل إدارة الموارد؛ (4) متطلبات التقانة؛ (5) الرصد

والامتثال والمراقبة؛ (6) السياسات والصكوك الحالية؛ (7) الإدارة والتنظيم. كما حدد المؤتمر متطلبات العمل في المستقبل وقام بتوثيقها[1].

9- عقدت مصلحة مصايد الأسماك ثلاث مشاورات لاستعراض وتوثيق حالة مصايد الأسماك في المياه العميقة في جنوب المحيط الهندي. وقد حصل هذا النشاط على دعم من خلال مشاورة عقدت لوضع نظام للإدارة في تلك المنطقة. وتواصل المصلحة مراقبتها لمثل هذه المصايد في أنحاء أخرى من العالم.

10- وشاركت مصلحة مصايد الأسماك في المنتديات العالمية باستعراض المشكلات الناجمة عن مصايد الأسماك المرتبطة بالجبال البحرية وتقدير إمكانيات المناطق البحرية المحمية لصيانة التنوع البيولوجي واستعادة الموارد السمكية المرتبطة به.

11- وتمثل الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في المنظمة أداة لاستعراض احتياجات إدارة مصايد أعماق البحار المحتملة، كما يمكن لمصلحة مصايد الأسماك أن توفر المشورة الفنية. وأهم ما حدث في هذا الشأن، هو تلك المناقشات التي دارت في لجنة مصايد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي في المنظمة.

12- كما شاركت المنظمة في المناقشات التي دارت حول مصايد أسماك المياه العميقة أثناء الدورة الخامسة للعملية الاستشارية غير الرسمية الفتوحة العضوية حول المحيطات وقانون البحار (نيويورك، يونيو/ حزيران 2004). وقد تناول الاجتماع هذه القضية في الإطار الأوسع للتنوع البيولوجي لقيعان البحار فيما وراء مناطق الولاية الوطنية، ولكنه ركز اهتمامه على المسائل المعنية بالصيد بشباك الجر في قاع أعالي البحار، وعلى الاقتراح المقدم من بعض المشاركين بفرض حظر فوري على هذه الأنشطة. ولم يتم التوصل إلى توافق الآراء حول هذا الاقتراح. وقد اتيحت فرصة للمنظمة للإعراب عن وجهات نظرها الحالية بشأن هذه المسألة، والتي ترد في الوثيقة الحالية، وبالإضافة إلى الإعلان عن العملية التي قادت إلى دراسة موضوع مصايد أعماق البحار في لجنة مصايد الأسماك.

13- وتواصل مصلحة مصايد الأسماك إسداء مشورتها إلى الأعضاء حول إمكانيات تنمية مصايد أعماق البحار ومشكلاتها على أساس قطري، كما طلب منها.

الأعمال الممكنة في المستقبل

14- هناك العديد من الأعمال التي ينبغي القيام بها إذا أردنا لمصايد أعماق البحار أن تساهم في الأمن الغذائي العالمي، والرعاية الاجتماعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وسلامة الموائل السمكية.

15- يحتاج الأمر إلى جهود منسقة عالميا لتوثيق كميات المصيد من البحار العميقة التي حدثت في الماضي، وجهد الصيد وتأثيره على قيعان البحار. وسوف يحتاج ذلك معرفة تركيبة الأصناف، ومنشأ المخزونات، والتركيبة المحتملة لحجم المصيد في الماضي، والأسماك التي لم يعد لها

[1] يمكن الحصول على الوثائق التي قدمت إلى مؤتمر البحار العميقة لعام 2003 من الموقع http://www.fish.govt.nz/current/deepsea/. وسوف تقوم المنظمة في المستقبل القريب بنشر تقرير هذا المؤتمر ووقائعه.

وجود. فالكثير من عمليات الصيد في الماضي، حدثت عندما كانت هناك التزامات محدودة – إن لم تكن معدومة – بجمع معلومات بالتفصيلات اللازمة لأغراض إدارة الموارد. وهذه البيانات لا تتوافر عادة إلا عن طريق شركات الصيد نفسها.

16- لابد من توثيق ورصد الحالة الجارية لموارد المياه العميقة ونشاط الصيد حتى يمكن تقدير الموارد ووضع استراتيجيات للصيد تتجنب المخاطر. ورغم أن الكثير من الدول التي تملك مصايد لصيد أسماك القاع في أعالي البحار تطلب من سفنها الآن الإبلاغ عن عمليات الصيد التي تقوم بها، فإن توصيل هذه المعلومات إلى أغراض الإدارة الإقليمية قد يثير المشكلات. ولذا يجب العثور على حلول حتى يمكن تدبير المعلومات اللازمة عن مصايد الأسماك في المياه العميقة بالشكل المناسب، وبتفاصيل كافية، مع حمايتها بترتيبات أمن مناسبة، ضمانا لتوفير المتطلبات الوطنية للمحافظة على السرية.

17- إن الأمر بحاجة إلى مزيد من التقدم لتصحيح العيوب الحالية في نظم الإدارة بتغيير الترتيبات الحالية، ووضع أشكال جديدة لنظم إدارة أعالي البحار، وضمان تمويل هذه الأنشطة وتنسيقها وفعاليتها. وتورد الأجزاء التالية الأعمال التي تحتاج إلى الاهتمام الخاص.

18- *الاستعراض التحليلي العام:* حدث تقدم في تقدير المخزونات، و استرتيجيات الصيد والإدارة، والبروتوكولات والمعايير المناسبة. ولكن التقدم ومعايير الممارسة بين نظم الإدارة المختلفة كان متفاوتا، وربما أفاد أي استعراض تحليلي عالمي، وبالأخص في المناطق التي بدأت فيها مصايد أعماق البحار في التطور. وعلى هذا الاستعراض أن يتناول أيضا المعرفة الموجودة ببيولوجيا الأصناف ذات الصلة.

19- *تقدير التأثير الأيكولوجي:* ينبغي معالجة الأضرار، الحالية والسابقة، الناجمة عن طرق الصيد غير السليمة بشباك الجر على موائل الأسماك في أعماق البحار واحتمالات تجدد المخزونات في المستقبل، عن طريق تقييم حالة موائل الأسماك في المياه العميقة والتهديدات التي تتعرض لها. وإذا كان قد تم توثيق عدة شواهد على الأضرار التي حدثت لكائنات القاع، فإن الأمر يحتاج إلى تقدير أشمل للمدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه المشكلة، مع تقييم إجراءات التخفيف المحتملة، ووسائل تنفيذها، والآليات القانونية اللازمة لعلاج الإجراءات الحمائية أو العلاجية.

20- *توثيق المصيد الجانبي وتحليله:* تم تسجيل كائنات القاع طويلة العمر في كثير من مصايد الأسماك العميقة، ولكن هذا الإجراء تفاوت بين المصايد والأماكن المختلفة. فما لم يكن هناك مراقبون على السفينة، لا يتم جمع أي معلومات ولا يتم توفيرها لتقدير أثر الصيد في المياه العميقة على أصناف المصيد الثانوي. وينبغي بذل جهد عالمي منسق لضمان جمع معلومات عن المصيد الثانوي، وأرشفة هذه المعلومات والإبلاغ عنها. وبناء على هذه المعلومات، ينبغي عمل تقديرات محسنة بطريقة منسقة عالميا، عن التأثيرات على المصيد الثانوي في مصايد الأسماك العميقة، ضمانا لاقتسام التجارب والدروس والنتائج بين الجهات المعنية.

21- *تعزيز الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك:* هناك أهمية واضحة للهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي يدخل ضمن اختصاصاتها إدارة مصايد الأسماك العميقة. ومع ذلك، فإن الكثير من هذه الهيئات التي يعتبر استغلال مصايد أعماق البحار فيها أمرا واقعا أو محتملا، لا تتعرض لهذا الأمر، أو تفتقر إلى القدرة القانونية و/ أو الفنية على القيام بذلك. ولاشك أن القيام بتقدير عالمي لدور واختصاصات الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في هذا المجال، سوف يحدد أين تفيد

المساعدة في تحسين الإدارة الإقليمية لموارد المياه العميقة. وينبغي أن يحدد هذا الاستعراض الأماكن التي تفتقر إلى آليات لإدارة مصايد الأسماك العميقة.

22- *استعراض التغطية الشاملة لإدارة مصايد الأسماك العميقة:* في نفس الوقت، فإن أي حصر لمخزونات أسماك القاع ومصايد أعماق البحار التي لا تدخل في إطار أي منظمة لإدارة مصايد الأسماك، سوف يكشف عن مصايد الأسماك الحالية أو المحتملة التي تدار دون تنظيم. وسوف يستكمل هذا الحصر بتقدير للشواغل الحالية و/أو المحتملة فيما يتعلق باستدامة موارد مصايد الأسماك العميقة، وجودة موائل الأسماك، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بصيانة التنوع البيولوجي للمياه العميقة.

23- *استعراض الإطار التنظيمي القانوني الحالي:* هناك أسباب عديدة لفشل الترتيبات الموجودة لإدارة الموارد السمكية في البحار العميقة، وعلى الأخص بالنسبة لأعالي البحار، في حماية هذه الموارد. فالنظم القانونية الحالية لإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار تتسم بعدد من أوجه القصور، مثل عدم قابلية اتفاق المخزونات السمكية لعام 1995 للتطبيق في الكشف عن المخزونات السمكية في أعالي البحار، والالتزامات الضعيفة نسبيا فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي الذي ينطبق على أعالي البحار، والتنظيم القاصر لمصايد الأسماك في البحار العميقة على المستويين الإقليمي والعالمي.

24- *وضع مدونة سلوك المنظمة:* نظرا للمتطلبات الخاصة لإدارة أسماك القاع في المياه العميقة، فقد كان من رأي الكثيرين ممن حضروا مؤتمر البحار العميقة لعام 2003 أنه من المفيد وضع مشروع خطوط توجيهية لتشغيل هذه المصايد. وقد بنيت التوصيات بشأن كيفية إدارة هذه المصايد على أساس نتائج الأنشطة الأخرى المحتملة في أعقاب المؤتمر، والتي سبقت الإشارة إليها أعلاه.

الإجراءات المقترحة من جانب اللجنة

25- قد تود اللجنة دراسة أنماط الإجراءات المقترحة أعلاه، والتعقيب عليها، من أجل تحسين استدامة مصايد الأسماك العميقة، وتحديد تلك التي تتطلب الأولوية من أعضاء المنظمة وأمانتها.